مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

نتائج التطبيع بين "إسرائيل" والسعودية

المصدر: مجلة "فورين أفيرز" والكاتب: فريدريك ويهري وجنيفر كافانغ

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

نتائج التطبيع بين "إسرائيل" والسعودية

الإتفاق لن يؤدي إلى حل الدولتيّن أو دفع الصين للخروج من الشرق الأوسط

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: مجلة "فورين أفيرز" الأميركية[1]

الكاتب: فريدريك ويهري وجنيفر كافاناغ

تاريخ النشر: 17 أيلول 2024

عندما يترك الرئيس ألامريكي جو بايدن منصبه في أوائل العام المقبل، من المحتمل أن يفعل ذلك دون أن يكون قد أدرك بنداً مميزاً على جدول أعماله للشرق الأوسط – تطبيع دبلوماسي بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، مختوماً بضمانة أمنية أميركية رسمية للرياض. ومع ذلك، فإنّ هذه الإتفاقية المراوغة مُعرّضة لخطر أن يلتقطها خليفته مرة أخرى، بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات في تشرين الثاني.

أثناء وجوده في منصبه، كان الرئيس السابق دونالد ترامب من بين أكبر مؤيدي المملكة العربية السعودية، وقد أشار بالفعل إلى رغبته في توسيع ما يسمى باتفاقيات "أبراهام" وهي سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية، تم التفاوض عليها في عهده – لتشمل المملكة العربية السعودية.

قد تضطّر نائبة الرئيس كامالا هاريس، المرشحة الديمقراطية، إلى إحياء الصفقة أو بعض أشكالها، سواء من أجل الاستمرارية أو لأن التوصل إلى صفقة كبرى في هذه المنطقة المضطربة سيكون إنجازاً في السياسة الخارجية لسياسي عديم الخبرة نسبياً.

ولكن بالنسبة لهاريس أو ترامب، فإنّ الإستمرار في تعزيز هذا الإتفاق الإقليمي سيكون خطأً فادحاً. فالترتيب الُمقترح لن يُنهي الحرب في غزة، أو يوجد حلاً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو يمنع توسع الصين في الشرق الأوسط، أو يواجه إيران ووكلائها. وبدلاً من ذلك، من خلال إلزام واشنطن بالدفاع عن دولة عربية قمعية للغاية ولها تاريخ من السلوك المزعزع للاستقرار، فإنّ الإنجاز الرئيسي للإتفاق سيكون زيادة تورط الولايات المتحدة في منطقة حاول الرؤساء الأميركيون المتعاقبون الإبتعاد عنها.

كما أن السعي الأحادي التفكير وراء الصفقة السيئة قد أعمى صنّاع السياسات في الولايات المتحدة عن عوامل أخرى أكثر أهمية للصراع في المنطقة، كما تسبّب في تأخير الولايات المتحدة للجهود الرامية إلى تكثيف الضغوط على "إسرائيل" لإنهاء حربها في غزة. وبالتالي، يتعيّن على الرئيس الأميركي القادم أن يتخلى عن الاتفاق المقترح والتركيز على القضايا الإقتصادية والإجتماعية الأكثر أهمية للمنطقة.

صفقة فاشلة

وعلى الرغم من أن الاتفاق الإسرائيلي السعودي لم يتم الإنتهاء منه بعد، إلا أن خطوطه العريضة أصبحت واضحة بالفعل. ووفقاً لشروط الإتفاق المقترح، ستعترف المملكة العربية السعودية رسمياً بإسرائيل مقابل إلتزام إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. في المقابل وعدت الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة العربية السعودية من أي هجوم خارجي، ودعم البرنامج النووي المدني للرياض، فيما تمنح الرياض واشنطن وصولاً عسكرياً جديداً إلى المياه الإقليمية والمجال الجوي للمملكة.

[1] The Case Against Israeli-Saudi Normalization. https://www.foreignaffairs.com/middle-east/case-against-israeli-saudi-normalization-two-state-solution-china

كما ستتعهد الرياض بتقييد القواعد العسكرية الصينية والتعاون الأمني معها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التخلي عن شراء التكنولوجيا والأسلحة الصينية المتقدمة والحد من بعض الإستثمارات الصينية في الاقتصاد السعودي.

من الواضح أنّ إبرام الاتفاق له جاذبية كبيرة لدى القادة الإسرائيليين والسعوديين. فقد يُقدِّم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإتفاق باعتباره انتصاراً سياسياً بعد مواجهة انتقادات شديدة لفشله في منع هجمات 7 تشرين الأول، وإطالة أمد الحملة العسكرية في غزة. كما يظل ولي العهد السعودي والزعيم الفعلي محمد بن سلمان عازماً على توقيع نسخة من الاتفاق لأنّها توفر للمملكة الحماية الأمريكية وفوائد إقتصادية كبيرة، فضلاً عن الهيبة المتمثلة في كونها من بين أقرب حلفاء الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لواشنطن، فقد يبدو أن التطبيع الإسرائيلي السعودي يُوفِّر وسيلة لدفع حلَّ الدولتيّن ، وبالتالي إنهاء الصراع الذي استحوذ على موارد الولايات المتحدة واهتمامها – مع منع النفوذ المتزايد للصين في الشرق الأوسط.

لكن عند الفحص الدقيق، لن يحقق التطبيع أياً من هذيّن الهدفيّن. فبادیءً ذي بدء، لن تكون الصفقة الطريق إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين كما تأمل واشنطن. وببساطة، لا يوجد دليل على أن نتنياهو – أو أي حكومة إسرائيلية – سيُقدِّم ويلتزم بالتنازلات اللازمة لإقامة دولة فلسطينية، والتي طالبت بها الرياض كشرط أساسي، بغض النظر عن الفوائد الاقتصادية والأمنية التي قد يجلبها التطبيع السعودي – الإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، إنخفض الدعم الشعبي الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية منذ هجوم «حماس». ووفقاً لإستطلاع أجراه "مركز بيو للأبحاث" في ربيع عام 2024، فإن ما يزيد قليلاً عن ربع الإسرائيليين يؤيدون الآن مثل هذا الترتيب.

وحتى لو توصلت إسرائيل والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق ما، فإنّ احتمالات أن يؤدي ذلك إلى خلق سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين ضئيلة. ووفقا للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، فإن غالبية الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية المحتلة يؤيدون الكفاح المسلح ضد إسرائيل.

في الواقع، حتى صفقات التطبيع التي وقعتها إسرائيل بالفعل تبدو على أرض هشة. بعد 7 تشرين الأول، اندلعت احتجاجات في المغرب والبحرين ضد "اتفاقيات إبراهام" يواجه القادة العرب والإسرائيليون صعوبة في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل، وسيكون من الصعب عليهم بشكل خاص الإلتزام بأخرى جديدة.

كما أن الصفقة لن تمنح الولايات المتحدة أي ميزة حقيقية على الصين في الشرق الأوسط. فالسعودية تعمل على توسيع علاقاتها مع مجموعة من القوى الخارجية، بما في ذلك الصين وروسيا، في مجال الطاقة والتجارة لتجنّب الإعتماد الُمفرط على الولايات المتحدة. وتعتقد الرياض أن تنوع الشركاء سيجذب فرصاً اقتصادية أفضل ، ويسمح بالوصول إلى تكنولوجيا وأنظمة عسكرية أكثر تقدماً، خاصة في المجالات التي تفتقر فيها الولايات المتحدة إلى ميزة تنافسية.

على سبيل المثال، تعمل الصين والمملكة العربية السعودية معاً في مشاريع البنية الأساسية والتكنولوجيا فضلاً عن مبادرات الطاقة المتجددة. ولن تحظر الصفقة هذا النشاط، وبالتالي فمن الُمرجّح أن يستمر هذا الاتجاه في كلتا الحالتيّن.

ومن شأن الاتفاق أن يمنع الأنشطة العسكرية لبكين من خلال منع الصين من بناء قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية، والحد من حيازة السعودية للأسلحة الصينية وتكنولوجيا المراقبة المحلية. ولكن هذه تنازلات تكاد تكون بلا معنى، فالعلاقات العسكرية ليست المصدر الرئيسي لنفوذ بكين المتنامي في المملكة العربية السعودية أو في الشرق الأوسط الأوسع. اليوم، ليس للصين وجود عسكري دائم أو قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية، وليست مصدراً رئيسياً للأسلحة للمملكة، ونادراً ما تُدرِّب الدولتان قوّاتهما معاً.

والأمر الأكثر أهمية هو أنّ الشراكات الإقتصادية والتجارية التي تشكّل المحرّكات الحقيقية للنفوذ الإقليمي للصين ستُترك من دون مساس إلى حد كبير.

الجدير بالذكر أن الجهود الأمريكية لإخراج الصين من دول الشرق الأوسط قد باءت بالفشل. في الإمارات العربية المتحدة المجاورة، على سبيل المثال، أعلنت مايكروسوفت مؤخراً عن استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار في G42، وهي شركة ذكاء اصطناعي إماراتية، تم التوسط فيها بمساعدة الحكومة الأمريكية. في مقابل أموال مايكروسوفت، وافقت G42 على بيع استثماراتها الصينية وإزالة التكنولوجيا المنتجة في الصين من أنظمتها لصالح المكونات والخدمات الأمريكية. ولكن منذ إعلان مايكروسوفت عن الإستثمار، ظهرت تعقيدات.

على سبيل المثال، على الرغم من أن مجموعة ال 42 قد خفضّت علاقاتها مع الشركات الصينية، إلاّ أن الشركات الإماراتية الأخرى لم تفعل ذلك. ونتيجةً لذلك، يمكن أن تتدفق المواهب والمعرفة التي تكتسبها G42 من شراكتها مع Microsoft بسهولة إلى الشركات في الإمارات العربية المتحدة التي لديها علاقات أعمق مع المستثمرين الصينيين، ربما يؤدي ذلك إلى إحباط الغرض من القيود.

بالطبع تختلف شروط الصفقة الأمريكية السعودية المقترحة تماما عن تلك المبرمة بين مايكروسوفت ومجموعة ال 42، لكن بعض التحديات نفسها تنطبق. وستكون محاولة الحدّ بشكل انتقائي من التكنولوجيا والإستثمارات الصينية داخل المملكة العربية السعودية أمرا صعباً، ومن المرجّح أن تُحافظ بكين على وجود كبير يصعب اكتشافه في المملكة في بعض الأحيان. وحتى في ظل الإتفاق المُحتمل، على سبيل المثال، من المرجّح أن تحتفظ الصين باستثماراتها في الموانيء السعودية، والتي قد يتم الإستفادة منها في العمليات العسكرية تحت الرادار، أو لإعادة تزويد السفن العسكرية الصينية بالوقود أو إعادة الإمداد. وبالتالي، فإنّ الصفقة هي وسيلة رديئة لحرمان الصين من موطيء قدم في المملكة.

عليك أن تمضي في طريقك

كما إنّ الفوائد العسكرية المزعومة للولايات المتحدة من التطبيع الإسرائيلي السعودي مُبالغ فيها أيضاً. من الناحية النظرية، من شأن الإتفاق أن يوفِّر للولايات المتحدة بعض المزايا العسكرية الهامشية عندما يتعلق الأمر باحتواء إيران. قد تستخدم واشنطن الوصول الجديد إلى المياه والمجال الجوي السعودي لتحسين قدرتها على تعقب وتعطيل الحركات الإيرانية واعتراض شحنات الأسلحة المتجهة إلى وكلائها. ولكن في الممارسة العملية، ستكون المكاسب العسكرية ضئيلة.

تسعى المملكة العربية السعودية، مثل دول الخليج العربية الأخرى، إلى تجنّب الصراع المفتوح مع إيران أو وكلائها، وبالتالي كانت مترددّة في مساعدة الولايات المتحدة في صد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر أو العمل ضد وكلاء إيران في أماكن أخرى من المنطقة. ومن غير الُمرجّح أن يُغيّر الاتفاق هذه الحقيقة.

ولكن حتى لو حدث ذلك، فإنّ الوصول الإضافي إلى المملكة العربية السعودية لن يمنح واشنطن الكثير من الدعم، فقد أثبتت محاولات ردع نشاط الحركات من خلال إستعراض أكبر للقوة الصارمة الأميركية أنّها مُخيِّبة للآمال في كثير من الأحيان. لقد أصبحت الجماعات المسلحة المدعومة من إيران ماهرة في إلحاق الضرر بـ "إسرائيل" والقواعد الأميركية في العراق وسوريا مع قدر كافٍ من ضبط النفس لتجنب عبور الخطوط الحمراء الأميركية أو إثارة التصعيد.

إنّ حملة الولايات المتحدة لوقف هجمات الحوثيين على الشحن التجاري على مدار العام الماضي هي مثال على ذلك. حتى كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين اعترفوا بأنّ العملية كانت فشلاً مكلفاً لأنّ الحوثيين نجحوا في تفريق أسلحتهم وأفرادهم.

ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن اتفاق التطبيع من شأنه أن يُغرق الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في وقت يجب أن يعطي فيه البيت الأبيض الأولوية للتحديات العالمية الأخرى، مثل مواجهة بكين في بحر الصين الجنوبي.

وعلى الرغم من تلقيها ملايين الأطنان من الأسلحة المتطورة من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى مساعدة خارجية للدفاع عن نفسها. وفي حالة نشوب حرب، من المرجّح أن يكون ذلك عبئاً على واشنطن أكثر من كونها شريكاً ذا قيمة. ينبغي على الولايات المتحدة أن تستمر في مساعدة المملكة العربية السعودية في تطوير القدرات المتخصصة التي تحتاجها لحماية نفسها، مثل أنظمة الدفاع الجوي. لكن أيضاً عليها أن تتجنّب تقديم التزام شامل بإرسال قوات وعتاد أمريكي للدفاع عن النظام من العدوان الخارجي. وقد يثني مثل هذا التعهد الرياض عن السعي إلى المصالحة مع جيرانها ويشجع المملكة على المخاطرة.

كما من شأن الاتفاق أيضاً أن يُلحق الضرر بالشرق الأوسط بطرق أكثر دهاءاً. فقد أدى السعي الدؤوب إلى التطبيع الإسرائيلي السعودي إلى صرف انتباه واشنطن عن مساعدة المنطقة في إحراز تقدم بشأن مصادر الصراع الفعلية. إن إنهاء الحرب في غزة، على سبيل المثال، يتطلب من الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطاً أكبر وأكثر مباشرة على "إسرائيل". ولكن بدلاً من ذلك، تصرّف المسؤولون الأميركيون وكأنهم قادرون على حل الصراع من خلال التلويح بجزرة التطبيع. وعلى نطاق أوسع، صرف انشغال إدارة بايدن بهذا الاتفاق انتباهها عن المشاكل الأخرى التي تلوح في الأفق في الشرق الأوسط، بما في ذلك الاستبداد والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ونقص الفرص الإقتصادية للشباب وتغير المناخ.

وأياً كان، من سينتقل إلى البيت الأبيض في كانون الثاني، فمن الأفضل له أن يتذكر أن هذه الآلام الشائكة والمتجذرة بعمق لن تُحل من خلال اتفاقات تنظمها قوة خارجية. وبدلاً من ذلك، تتطلّب هذه المشاكل عملاً صبوراً ومضنياً من قبل حكومات المنطقة، مع مشاركة أكبر من مواطنيها. إن دفع هؤلاء الشركاء إلى تحمل المسؤولية عن مستقبلهم وأمنهم من خلال حوكمة أكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة وشفافية يجب أن يكون محور سياسة الإدارة الأمريكية المقبلة في الشرق الأوسط. إن المساعدة في معالجة هذه القضايا المتوطنة يُعد أكثر جدوى من السعي إلى اتفاق وهمي من شأنه أن يترك الولايات المتحدة أسوأ حالاً من ذي قبل.